

أثر إعادة هيكلة سونلغاز على تحقيق مهمة المرفق العام لقطاع الكهرباء في الجزائر

د/ زوبيدة محسن

zoubidamo@yahoo.fr

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-

أ/ هاجرشناي

hadjerhiba33@gmail.com

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-

Abstract :

In this research , we will try to study the transformations of the electricity sector and the liberalization of which include the restructuring of the sector, as well as the study of the impact of these changes on its role and contribution to meet the needs of the public utilities of electricity markets. Where these transformations aimed at creating competition in this sector, and we will try through this study , the study of the Algerian electricity sector , the Algerian public facility in the sector , the beginning of economic reforms known to Algeria early eighties of the last century knew all the economic sectors of major transformations , including successful and of them was less successful among the sectors it identified an important shift organizational and structural electrical energy sector.

Keywords transitions, electricity sector, liberalization, restructuring, Algeria

JEL Classifications N7, L14, Q4 ,Q43,48 Q.

ملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة التحولات التي شهدها قطاع الكهرباء والمتمثلة في تحرير أسواق الكهرباء والتي تشمل إعادة هيكلة القطاع وتأثير هذه التحولات على دورها ومساهمتها في تلبية حاجات المرافق العامة. حيث تهدف هذه التحولات إلى خلق المنافسة في هذا القطاع، وسنحاول من خلال هذه الدراسة دراسة قطاع الكهرباء الجزائري والمرفق العام الجزائري في هذا القطاع، فمع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت جميع القطاعات الاقتصادية تحولات كبرى منها ناجحا ومنها من كان أقل نجاحا، ومن بين القطاعات التي عرفت تحولا هاما تنظيميا وهيكلية قطاع الطاقة الكهربائية.

الكلمات المفتاحيةالتحولات، قطاع الكهرباء، تحرير أسواق، إعادة هيكلة ، الجزائر.

رموز تصنيف JEL N7, L14, Q4 ,Q43,48 Q.

Email of Corresponding author: zoubidamo@yahoo.fr

تمهيد:

يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري قطاعا حيويا لما يتميز به من أهمية لجميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة. ومن جهة أخرى ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت جميع القطاعات الاقتصادية تحولات كبرى منها نجاحا ومنها من كان اقل نجاحا، ومن بين القطاعات التي عرفت تحولا هاما تنظيميا وهيكليا قطاع الطاقة الكهربائية⁽¹⁾.

كما أن قطاع الكهرباء يمثل أحد القطاعات الشبكية، يندرج تحرير المرافق العامة في القطاعات الشبكية ضمن عملية الانفتاح الاقتصادي، التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والمصحوبة بتطور تكنولوجي كبير، أصبحت فيه كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة. ولم يبق أي قطاع يحظى بالحماية. وهذا الواقع الاقتصادي الجديد أفقد أهمية التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تميز بين قطاعين، واحد محمي وآخر تنافسي.

سنحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على موضوع إعادة هيكلة القطاعات الشبكية ومدى تأثير هذا الأخير على تحقيق مهمة المرافق العامة من خلال دراسة قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: هل ساهمت إعادة هيكلة "سونلغاز" في تحقيقها لمهمة المرفق العام لتوزيع الكهرباء؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- ✓ إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وإدخاله المنافسة للقطاع؛
- ✓ تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي: قطاع الكهرباء كنموذج؛
- ✓ تحرير قطاع الكهرباء وأثره على تحقيق مهمة المرفق العام في الجزائر.

¹ -قاسمي شاكور، معطى الله خيرالدين، القطاعات الشبكية بين المنافسة والتعديل الاقتصادي مقارنة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 40، أبريل 2014، ص 58.

1- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وإدخاله للمنافسة:

إن الوصول إلى قطاع تنافسي للطاقة الكهربائية يستدعي أن يتكون هذا الأخير من جملة من الأجزاء المتجانسة والمتنافسة والتي تتفاعل فيما بينها من خلال ميكانيزم المنافسة المعدلة، هذه الأجزاء مجتمعة تمثل البنية الهيكلية للقطاع، هذه الأخيرة لا يمكن الحصول عليها إلا بإتباع عملية معقدة وخطرة يطلق عليها "إعادة الهيكلة" أي إجراء تحولات أساسية في البنية المندمجة السابقة لقطاع الكهرباء مما يسمح بالحصول على بنية هيكلية جديدة ذات طابع تنافسي ولا بد لعملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة الكهربائية أن تتخذ اتجاهين أحدهما عمودي والآخر أفقي وفيما يلي تفصيل ذلك⁽²⁾.

1-1- إعادة الهيكلة العمودية:

يشمل الفصل العمودي، الفصل بين الإنتاج والنقل، بين النقل والتوزيع ثم بين التوزيع والتموين.

1-1-1- الفصل بين الإنتاج والنقل : يعتبر الفصل بين الإنتاج والنقل الحلقة المشتركة لكل التغيرات التي تهدف إلى إدخال المنافسة وترتكز هذه العملية على الفصل بين الأنشطة التي تتصف بالاحتكار الطبيعي والأنشطة القابلة لإدخال المنافسة. ومن أهم الأسباب التي تستدعي هذا الفصل هي ممارسات التمييز وتعارض ونزاع المصالح التي يمكن أن يتبناها مسير منشآت النقل إذا كانت له مشاركة في حلقة الإنتاج لأنه هو من يحتكر مسألة الدخول إلى الشبكة.

1-1-2- الفصل بين النقل والتوزيع: يتميز كل من النقل والتوزيع بصفة الاحتكار الطبيعي لذا فمسألة الفصل بينهما لا تندرج ضمن إشكالية إدراج المنافسة بل هي مسألة تنظيمية لاختلاف مجال تخصصهما.

1-1-3- الفصل بين التوزيع والتموين (الإمداد): تتعلق عملية الفصل بين التوزيع والتموين للمستهلك النهائي بمسألة إدخال المنافسة بين مموني الكهرباء على مستوى مبادلات التجزئة التي تعتمد على الفصل بين السلعة والمنشآت القاعدية للتوزيع والخدمات المرافقة للتموين كالفوترة، أخذ مستوى الإستهلاك من العدادات، التدخلات عند الزبون. فإذا كان التوزيع

² - قاسي شاكور، معطى الله خير الدين. قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة. الأسس النظرية والآليات العملية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 9، أيلول 2012، ص 297.

مازال يتصف بالاحتكار الطبيعي، فإنه يمكن تصور الحالة التي يكون للمستهلكين الهائمين الحرية في اختيار مومئهم استنادا إلى ضمانات تجارية متعلقة بالفوترة ونوعية الخدمة⁽³⁾. إن عملية إعادة الهيكلة العمودية تعتبر مرحلة ضرورية ومهمة حيث تمكن من تشكيل بنية هيكلية منفصلة عموديا حسب الوظائف الأساسية الأربعة داخل قطاع الطاقة الكهربائية.

1-2- إعادة الهيكلة الأفقية:

تقليديا وحسب مدرسة الاقتصاد الصناعي تستدعي عملية إدخال المنافسة حرية الدخول إلى السوق مما يوفر عددا كبيرا من المتعاملين وهو ما يعني تمركزا ضعيفا على المستوى الأفقي بعبارة أخرى لابد أن يكون لدى المستهلكين الخيار بين مجموعة واسعة من المنتجين، الموزعين و الوكلاء التجاريين حسب الخدمة المطلوبة. إن عملية الفصل الأفقي تعتبر ضرورية لتواجد منافسة ديناميكية وهي التي من شأنها الرفع من الجودة والتقليل من تكلفة الخدمة وتجدر الإشارة إلا أن وظيفة نقل الطاقة تستثنى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية وتبقى مندمجة أفقيا نظرا للصعوبة البالغة التي تحيط بعملية تحريرها نظرا لجملة من الخصائص التي تتميز بها والتي تلعب دور العائق أمام إدخال المنافسة عليهما، هذه الخصائص هي " الاقتصاد السلبي، ارتفاع التكاليف الثابتة، خصوصية الأصول، ثقل الاستثمارات". إن عملية الفصل الأفقي تستدعي حذرا شديدا حيث أنها ستم عبر مراحل أين سيكون المستهلك عرضة للتقسير في تلبية حاجياته المختلفة داخل سوق الطاقة وهو ما يفترض وجود نظام تنسيقي يضمن تلبية تلك الحاجيات خاصة في المراحل الأولى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية . أخيرا يمكن القول بأن عملية إعادة الهيكلة المتقاطعة "عموديا وأفقيا" تعتبر عملية تغيير هيكلية ضخمة تصاحبها عملية تغيير تنظيمي واسعة النطاق في جملة القواعد و القوانين المنظمة للمحيط التنظيمي عموما و لقطاع الطاقة الكهربائية خصوصا وبما أن عملية التغيير التنظيمي حسب "مدرسة المصالح الخاصة"^{*} التي تعتبر نقطة تقاطع للمصالح بين من

3- بلغيث بشير، تحرير أسواق الكهرباء التجربة الأوروبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008، ص 17-18.

*مدرسة المصالح الخاصة: «Private Interest School» ترى مدرسة المصالح الخاصة على عكس مدرسة الصالح العام بان فرضية الدولة المحافظة التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام من خلال عملية التعديل الاقتصادي هي فرضية قصوى لانتوافق الواقع الاقتصادي بالرغم من تحقيقها في الكثير من الأحيان . كما يرى المنظرونفي هذا التيار بأن عملية التعديل الاقتصادي لا تهدف إطلاقا إلى مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة | 2018/08 | Revue Des Etudes Economiques Approfondies

يطلب التغيير ومن يعرضه فمن المؤكد أن تواجه عملية التغيير الهيكلي والتنظيمي مقاومة شديدة من أصحاب المصالح في مجال الطاقة وبالتالي تكثر النزاعات وهو ما يستدعي وجود سلطة عليا مستقلة تماما من شأنها إدارة عملية التغيير من جهة والبت في النزاعات من جهة ويطلق على هذه الأخيرة اسم " الهيئة المعدلة"⁽⁴⁾.

II- تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي: قطاع الكهرباء كنموذج:

II-1- تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

المقصود بتحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي على أنها العملية التي ترتكز على زيادة كفاءة وفعالية القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي⁽⁵⁾، كما أنها تتمثل في زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية⁽⁶⁾، بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج، والاستهلاك والتوزيع، ورفع الأعباء المالية على عاتق الحكومة، لعجزها عن تقديم منتجات هذه المرافق بما يتناسب مع الطلب عليها.

II-2- أسباب تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

حماية الصالح العام من خلال تقديم حماية للمستهلكين بل إن عملية التعديل لا تعدو كونها تمثل نقطة توازن بين جماعات ضغط مختلفة من المنتجين، المستهلكين

وصناع القرار. في سنة 1971 قام الاقتصادي (STIGLER.G. 1971) فيم قال له بتقديم قراءة جديدة لعملية التعديل الاقتصادي مفادها وجود عرض على عملية التعديل الاقتصادي تقدمه فئات معينة من السياسيين حيث لا يفرق بين المنفذين، المشرعين أو هيئات التعديل الاقتصادي بالإضافة إلى وجود طلب عملية التعديل الاقتصادي من طرف فئات معينة من المنتجين والمستهلكين وهو ما يؤدي إلى تكون سوق حقيقية لعملية التعديل الاقتصادي أين تتقاطع مصالح العارضين لعملية التعديل "السياسيون" والمطالبين بها "المستهلكون، المنتجون..." ويكون أي قرار للتعديل أو تدخل الدولة بمثابة نقطة التوازن بين مختلف المصالح لمختلف الفئات.

4- قاسي شاكور، معطى الله خير الدين، قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة، نفس المرجع السابق، ص 299.

5- ميمون الطاهر، دور الضبط الاقتصادي في تحقيق المنافسة العادلة في أسواق الخدمات العامة ذات التنظيم الشبكي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، سنة 2016، ص 72.

6- محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار النهضة العربية 32 شارع عبدالخالق ثروت- القاهرة، ص 32.

نتيجة الخصوصية الاحتكارية التي يتميز بها القطاع العام وما نتج عليها من سوء أداء المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، أدت إلى ضرورة التوجه نحو تحرير هذه المرافق، ومن أهم هذه الأسباب نجد:

- تدني أداء القطاع العام في تقديم منتجات هذه المرافق من الناحية الكمية والنوعية، فمن مظاهر تدني الأداء، انخفاض الكفاءة، تخلف الفن الإنتاجي، التضخم الوظيفي والفساد في وحدات هذا القطاع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خسائرها؛

- استنزاف الموارد المالية؛ فقد أدى تخفيض الأسعار إلى مستويات أقل من التكاليف إلى اعتماد القطاع العام على الدعم الحكومي واسع النطاق لتمويل أنشطته المختلفة، مما أدى بدوره إلى تفويض الحوافز اللازمة لتحسين الأداء واسترداد التكاليف، وكذلك أدى التسعير المنخفض وضعف الإدارة المالية في القطاع العام إلى عدم قدرته على تحقيق موارد مالية ذاتية، لتمويل الاستثمارات الجديدة للتوسع وتحسين نوعية الخدمة؛

- تغير الاتجاه العالمي من القطاع العام في احتكار المرافق العامة، والتحول إلى القطاع الخاص، وارتباط دعوات التحرير الاقتصادي ببرامج الإصلاح التي تنفذها الدول النامية، عبر برامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، والتي تهدف بالأساس إلى تقليص الإنفاق الحكومي، تقليص القطاع العام، والدعوة إلى بناء اقتصاد سوق يرتبط بالنظام الإنتاجي الدولي غير تحرير التجارة والمدفوعات؛

- الثورة التكنولوجية المتسارعة التي ساهمت في تغيير الظروف الاقتصادية لإنتاج سلع هذه المرافق؛ حيث خفضت من ظروف الاحتكار الطبيعي بتخفيضها لوفورات الحجم التي كانت تتميز بها هذه المرافق؛

- ابتكار أساليب فنية تمكن من قياس استهلاك منتجات هذه المرافق مما سمح بإمكانية تسعيرها بدقة.

3-3- أهداف تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي:

حملت أسباب ودوافع تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي معظم دول العالم على تبني سياسة التحرير، وذلك من أجل تحقيق مجموعة الأهداف التالية⁽⁷⁾:

- تقليص حجم القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، مما يحمل الدولة على تركيز نشاطها في وظائفها الأساسية؛

- تخفيف الأعباء عن الخزينة العامة، التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة فشل القطاع العام في تشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، ونقل هذا العبء إلى القطاع الخاص الذي يتولى التمويل والتشغيل؛

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للمرافق العامة ذات التنظيم الشبكي؛

- تعزيز دور القطاع الخاص، لأن تحرير النشاط الاقتصادي من احتكار القطاع العام، وتفويض تشغيل المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي إلى القطاع الخاص يعززان دور القطاع الخاص، الذي يساهم في تحقيق قيم مضافة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتطوره.

II-4- سياسة تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي ومتطلباتها:

توجد مجموعة من المتطلبات الرئيسية التي تحتاجها سياسية تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، والتي يساهم توفرها في التحقق من نجاح عملية التحرير، مع اختلاف الطرق والمناهج المستخدمة في تطبيقها. وتتمثل هذه المتطلبات في:

- وضع تعريف واضح ومحدد لتحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي؛

- وضع قائمة بالأهداف المتوقعة بغرض تحديد المرافق المرغوب تحريرها، ثم وضع معايير يتم الاستناد إليها في اختيار أفضل الطرق لتحرير هذه المرافق؛

- التسويق الجيد للمرافق المراد تحريرها؛

- تحديد القواعد المناسبة لتقييم هذه المرافق، وإيجاد طريقة محاسبية تتناسب مع الهدف من تحريرها؛

- توفير الشفافية والوضوح لضمان تكافؤ الفرص والوصول إلى أفضل النتائج من تحرير هذه المرافق؛

⁷ - أنطوان الناشر، الخصخصة (التخصيص)، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص42.

- الحاجة إلى إطار قانوني وتشريعي، أو تعديل ما هو قائم بما يتماشى مع رغبة المجتمع في تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، وبما يحافظ على التوازن السليم بين مصالح كل من المستهلكين والمنتجين والحكومة.

II-5- تحرير قطاع الكهرباء: الأسباب والدوافع:

شهدت خطوات إصلاح وتحرير مرفق الكهرباء ازدياداً سريعاً، وأصبحت طبيعة الإصلاحات المتبناة بشكل منظم أكثر دقة وتعقيداً، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. ففي العديد من الدول تم تبني بحماس عدة مناهج للإصلاح المبكر لمرفق الكهرباء، طبقاً للظروف والاحتياجات الخاصة بكل دولة. وقد تم تقسيم القوى الدافعة نحو تحرير مرفق الكهرباء كالآتي:

II-5-1- الأسباب على المستوى الاقتصادي:

توجد عدة أسباب كانت الدافع في التوجه نحو التحرير، حيث تمثلت الأسباب على المستوى الاقتصادي في⁽⁸⁾:

-الأداء الضعيف من قبل الدولة تجاه تشغيل مرفق الكهرباء من ناحية التوسع غير الملائم نحو توفير وتقديم خدمات الكهرباء للسكان، بمعنى انخفاض القدرة على الاستجابة السريعة لطلب المستهلكين؛

-عدم القدرة العديد من الدول على تمويل التكاليف المطلوبة بالنسبة لإقامة مشروعات كهربائية جديدة، أو صيانة المشروعات القائمة بالفعل؛

-الحاجة إلى نقل أو تخفيض الإعانات المالية الحكومية أو الدعم الحكومي من مرفق الكهرباء، بهدف توفير مصادر مالية للاحتياجات الأخرى الملحة للإنفاق العام؛

-الرغبة في رفع الإيرادات المباشرة للحكومة، من خلال بيع الأصول المتعلقة بمرفق الكهرباء⁽⁹⁾. هذا بالنسبة للدول النامية، أما بالنسبة للدول المتقدمة فقد كان أداء المرفق بشكل عام أفضل في تلك الدول، إلا أن تكاليف التشييد والتشغيل أصبحت تتجاوز التسهيلات الجديدة المقدمة لذلك المرفق مع مرور الوقت؛ بالإضافة إلى الأسعار العالية لتجزئة والمطلوب لتغطية

⁸ - ميمون الطاهر، نفس المرجع السابق، ص 87.

⁹ -R.W.Bacon & J. BESANT, JONES, global electric power reform privatization and liberalization of the electric power industry in developing countries, The World Bank, Washington DC, 2002, p1.

تلك التكاليف و البرامج المختلفة، التي تدار تحت وطأة القوى السياسية وأصحاب المصالح الخاصة. كل ذلك أدى إلى وجود أسباب دافعة للقيام بتغييرات هيكلية يمكنها أن تخفف عبء تمويل هذا المرفق عن كاهل الحكومات، وتخفيض التكاليف وأسعار التجزئة الخاصة بالمستهلكين النهائيين، بالإضافة إلى تحسين الأداء.

تجدر الإشارة إلى أن من أحد الدوافع الرئيسية لقيام الدول وخاصة النامية منها بتحرير مرفق الكهرباء، انه في عام 1993، قام البنك الدولي بإصدار وثيقة تشترط قيام الدول بإعادة هيكلة وإصلاح مرفق الكهرباء لديها، في مقابل استمرار البنك الدولي بتقديم قروض لإنشاء مشروعات كهربائية جديدة، وقد كان الهدف من انتهاج البنك الدولي لهذه السياسة الجديدة هو تشجيع الدول المدنية على إعادة بناء وهيكل مرفق الكهرباء، وفتح ذلك المرفق أمام مشاركة أكبر للقطاع الخاص، ووصولاً لتلك الغاية، قام البنك الدولي بزيادة عملية الإمداد بالإقراض للدول التي تبنت سياسة التحرير.

تمثل تلك الاهتمامات المتعلقة بمرفق الكهرباء جزء و حلقة من تيار سياسي أشمل، ظهر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. هذا التيار الذي افترض جدلاً الإيمان المتنامي بالسوق الحر كأداة للتنسيق الاقتصادي، وقد صاحب هذا التغير دوراً موسعاً للمؤسسات الخاصة التي تحاول من خلال مطالبتها وتفاوضها، إيجاد تناغم مع الدور اللائق للدولة تجاه الأنشطة الاقتصادية. ففي الدول النامية، تم تأييد جهود التوجه الاقتصادي نحو السوق (بعيدا عن الأنشطة التي تتولى الدولة تنفيذها)، من خلال سياسة التكييف الهيكلي التي قام بها البنك الدولي خلال عقدين من الزمن، وهي السياسات التي قصد بها زيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، عن طريق توسيع نطاق أنشطة القطاع الخاص.

في أوائل التسعينيات، وجهت تلك السياسات ناحية الإصلاحات الهيكلية داخل قطاعات معينة، وكان من تلك القطاعات مرفق الكهرباء، وكان الهدف منها خصخصة مؤسسات الطاقة الكهربائية المملوكة للدولة، من أجل جذب رؤوس الأموال الخاصة لهذا القطاع.

II-5-2- الأسباب على المستوى الصناعي:

بالنسبة للأسباب على المستوى الصناعي تمثلت في:

-التغيرات السريعة في تكنولوجيا إدارة محركات الغاز التوربينية جنبا إلى جنب مع الزيادة في إنتاج الغاز، وإلغاء القيود المفروضة على استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية في بعض الدول، قد أدت إلى انتشار واتساع نطاق استخدام التكنولوجيات الحديثة في توليد الكهرباء ذات الكفاءة العالية والرخيصة نسبيا؛ حيث إنها قللت من مخاطر وفورات الحجم في توليد الكهرباء؛

- المتطلبات المتنامية من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة في توليد الطاقة الكهربائية بعيدا عن التلوث، قد شجعت على تحديث قدرات وسعات محطات الكهرباء وتطوير شبكاتها؛
- التغيرات التكنولوجية السريعة في مجال أنظمة الإحصاء والمحاسبة والتعداد المستخدمة لقياس وإرسال الطاقة الكهربائية للمستخدمين النهائيين.

كل تلك التغيرات، أظهرت إمكانية إيجاد هياكل صناعية جديدة، إلا أن مؤسسات الكهرباء التابعة للحكومات كانت بطيئة جدا في التكيف مع تلك المتغيرات، في الوقت الذي قدم فيه القطاع الخاص العديد من الحلول الجديدة، للإمداد بالطاقة الكهربائية بتكلفة منخفضة، خصوصا بالنسبة للعملاء ذوي الاحتياجات الكهربائية الأقل، وذلك من خلال عمليات تحديث الخدمة المقدمة من ناحية معايير الخدمة وآليات تحصيل التكلفة، وهي تلك الحلول التي تمثل متطلبات هامة بالنسبة للقطاع.

III-تحرير قطاع الكهرباء وأثره على تحقيق مهمة المرفق العام في الجزائر:

III-1-1- قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر:

يشكل قطاع الطاقة الكهربائية واحد من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، لذلك عملت الجزائر منذ استقلالها على تحديثه بإنجاز العديد من المشاريع التي اتجهت نحو التحكم في آليات نمو الصناعة الكهربائية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص بعد إصدار قانون تحريره سنة 2002، بهدف جعله ركيزة أساسية في البنية التحتية وأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم الخدمة العامة للمواطنين بأسعار مناسبة للجميع.

III-1-2- التطور التاريخي لقطاع الطاقة الكهربائية الجزائري:

في سنة 1946 تم تأميم أو إضفاء الصبغة الوطنية على قطاع الكهرباء والغاز من خلال قانون رقم 46-628 المؤرخ في 8 أفريل 1946 ثم في سنة 1947 تم خلق المؤسسة EAG والمسماة "كهرباء وغاز الجزائر". في سنة 1962 نالت الجزائر استقلالها التام ما عدا بعض المخلفات التعاقدية في مجال المحروقات واستغلال الصحراء.

في سنة 1969 كانت أول خطوة قانونية بعد الاستقلال والتي من خلالها تم حل المؤسسة EAG وإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "SONELGAZ" من خلال التعليمات رقم 5-69 المؤرخة في 30 جانفي 1969، ثم في سنة 1983 وفي إطار إعادة هيكلة SONELGAZ تم إنشاء 6 مؤسسات مستقلة عن المؤسسة الأم تعنى بالأشغال الكبرى كمد، توصيل وإصلاح الغاز والكهرباء، في سنة 1991 تغيرت الطبيعة القانونية لـ "سونلغاز" لتتحول إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC وتم الإعلان عن القانون الخاص بذلك في سنة 1995. في سنة 1996 تم تطهير المالي الشامل لشركة سونلغاز، ثم في سنة 1999 تم استحداث بعض الفروع التي تهتم بالأنشطة الثانوية في مجال الكهرباء والغاز.

توالت عملية التطور حيث في سنة 2002 تم اعتماد القانون الخاص بالكهرباء والغاز وتم تحويل سونلغاز من EPIC إلى شركة ذات أسهم SAP، ثم في سنة 2004 تم إنشاء ثلاثة فروع يهتم كل فرع منها بنشاط أساسي، هذه الفروع هي سونلغاز لإنتاج الكهرباء SPE، مسير شبكة نقل الكهرباء GRTE، مسير شبكة نقل الغاز GRTG، ثم في سنة 2006 أنشئت أربع فروع للتوزيع هي سونلغاز للتوزيع بالجزائر SDA، سونلغاز لتوزيع بالمركز SDC، سونلغاز للتوزيع بالشرق SDE وسونلغاز للتوزيع بالغرب SDO كما تم إنشاء فرع مستقل لمعامل النظام OS.

في سنة 2007 تم إنشاء سبعة فروع متخصصة في المهام القاعدية، ثم في سنة 2008 تمت آخر مرحلة من عملية إعادة الهيكلة من خلال إنشاء فرعين لكل من نظام المعلومات والهندسة، وتجدر الإشارة إلى أهمية المحتوى الذي قدمه القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالطاقة الكهربائية والغاز وكان من أهم بنوده ما يلي :

- فتح وظيفة الإنتاج للمنافسة والاستثمار الخاص؛

- إنشاء هيئة معدلة مستقلة "GREG" تختص بالسهير على السير الحسن لقطاعي الكهرباء والغاز على حد سواء؛

- فتح وظيفة التوزيع إلى نظام الحصص؛
- إنشاء متعامل السوق والذي يختلف عن متعامل النظام؛
- إثبات حق الغير من الاستفادة من خدمات نقل الطاقة الكهربائية؛
- إثبات مفهوم الزبون الحر والزبون المقيد مع التأكد على دور الدولة في ضمان الخدمة العمومية؛

III-1-3- إعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري:

شهد قطاع الطاقة الكهربائية تطورات وإنجازات كبيرة في البنية الأساسية للنظام الكهربائي أسهم في تحسين أدائه وزيادة قدرته على تلبية الطلب المتزايد باستمرار من خلال تنفيذ برامج واسعة النطاق، بهدف تحسين نوعية وكمية الطاقة الكهربائية المولدة والوصول إلى الاستغلال الأمثل للمحطات الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، حيث تعززت طاقة الإنتاج الوطنية بعد تشغيل ثماني محطات جديدة خلال سنة 2009 والتي رفعت طاقة الإنتاج إلى 10381 ميغاواط، بالإضافة إلى وجود 15 محطة قيد الإنجاز طاقتها الإجمالية 4100 ميغاواط.

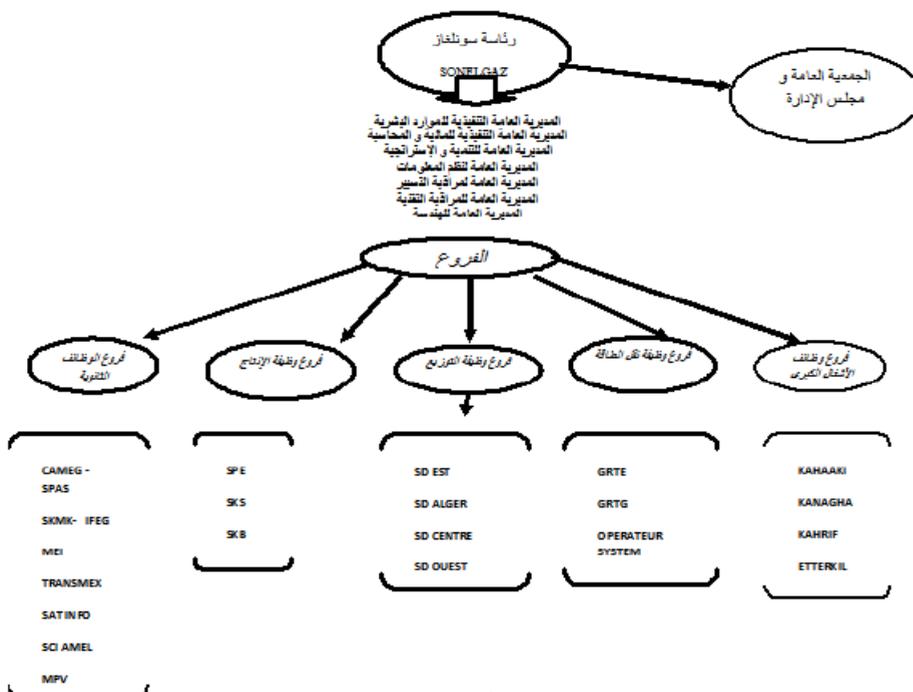
تظهر الدراسات أن قدرات الإنتاج فيتطور مستمر نتيجة للمشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توفير طاقة إنتاجية إضافية يمكن من خلالها المساهمة في تلبية الطلب المتزايد كل سنة وذلك باستثمار حوالي 5.3 مليار دولار ابتداء من سنة 2010 ومن المتوقع أن يشهد القطاع أفاقا واعدة وتطورات كبيرة لتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في ضمان تغطية السوق الوطنية ودخول السوق الدولية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور قد ظهرت نتائجه على أرض الواقع، فلقد بلغت نسبة تغطية الشبكة الوطنية للكهرباء 98% وهي تعكس إمكانيات إنتاجية هامة وتطور ثابت لها مقابل ارتفاع الطلب عليها قارب نسبة 07% سنويا في الفترة الممتدة بين سنة 1963-2011⁽¹⁰⁾.

والشكل التالي يبين البنية الهيكلية الجديدة المتحصل عليها بعد عملية إعادة الهيكلة:

¹⁰ - بوفنش وسيلة، نفس المرجع السابق، ص 77.

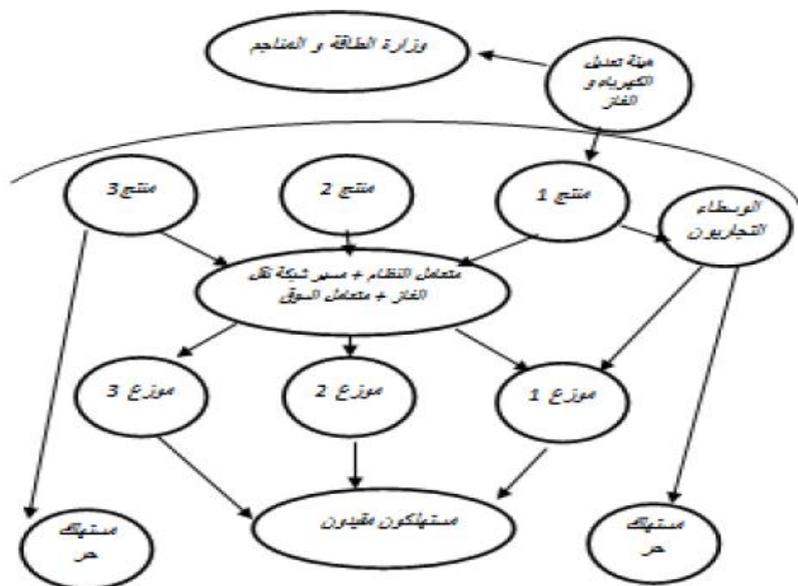
الشكل رقم (03): البنية الهيكلية لمجموعة سونلغاز – SONELGAZ – بعد عملية إعادة الهيكلة



المصدر: قاسي شاكرو ومعطى الله خير الدين، القطاعات الشبكية بين المنافسة والتعديل الاقتصادي – مقارنة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 40، إبريل – يونيو 2014، ص 61.

أدت عملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة الكهربائية إلى ظهور فروع عديدة حسب الوظائف الأساسية والثانوية المختلفة، وقد اشتقت جميع الفروع من المحرك التقليدي السابق حيث أصبحت هناك بنية هيكلية مفصلة داخل المحرك التقليدي.

الشكل التالي (04) يبين البنية الهيكلية التي كانت مستهدفة من طرف الوزارة الوصية على قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري.



المصدر: قاسمي شاكر ومعطى الله خير الدين، القطاعات الشبكية بين المنافسة، المرجع السابق ص65.

والتعديل الاقتصادي-مقاربة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 40، إبريل -يونيو- 2014، ص62.

حيث يتضح الفرق بين ما تم تحقيقه وما تم التخطيط له ليصل قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري إلى بنية هيكلية غير تنافسية⁽¹¹⁾.

2-III- تحرير المرفق العام في قطاع الكهرباء الجزائري:

2-III-1- تاريخ المرفق العام في الجزائر:

¹¹ - قاسمي شاكر ومعطى الله خير الدين، القطاعات الشبكية بين المنافسة والتعديل الاقتصادي-مقاربة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري، نفس المرجع السابق، ص 59- 62.

يعد المرفق العام في الجزائر من المرافق الموروثة عن السلطة الاستعمارية، والتي اعتبرت منذ القرن 17 أهم المرافق العمومية المساهمة في تنمية البلاد، وفيما يلي ندرج الأدوات المستخدمة لتنظيم المرافق العمومية بالجزائر حسب الفترات الزمنية التالية:

-في سنة 1965: كان يمكن ملاحظة تباين في اختيار هذه الأدوات بين العقود التشريعية والعقود ذات الطابع التنظيمي، بعد إصدار أمر سنة 1965 المتضمن لقوانين المالية، صارت السلطة التشريعية مكلفة بإحداث هذه الأدوات، استعيد نفس المبدأ في الأمر رقم 74- 75 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، وفي سنة 1976 منح الدستور سلطة هذا الإحداث للإدارة المركزية وأكدته دستور سنة 1989 ودستور 1996 الذي أقصى بصفة نهائية إحداث وتنظيم المرافق العمومية من مجال السلطة التشريعية.

في الفترة ما قبل الاستقلال، تطور المرفق العمومي بالجزائر ليجعل حداً لعدم المساواة الاجتماعية للاستعمار بالبحث عن شروط تنمية إنسانية يتعذر تحقيقها بالطبع بواسطة مبادرة خصوصية وطنية أو أجنبية، مما يبرر في تلك الفترة التدخل المباشر للدولة في توفير وتسيير المرافق العمومية.

-في الثمانينات والتسعينات، كانت المرافق العمومية تغطي قطاعات وحاجيات تابعة مبدئياً للمحيط التجاري الخاص، تدخلت الدولة مباشرة في تسيير نشاطات اقتصادية بحتة بضمائها توفير خدمات ومكاسب بأسعار مدعومة.

-في متوسط الثمانينات تم تقليص ميدان تدخل الدولة في مجال توفير المرافق العمومية. وذلك بتراجع الموارد الخاصة بميزانية الدولة وعدم فعالية نظام الإنتاج إلى ترشيد التسيير وتوفير المرافق العمومية من أجل ضمان الاستمرارية في مجالات النشاطات التقليدية للمرفق العمومي على الأقل .

إذن المرفق العمومي يتميز عن النشاط الخاص الأول في الحرص على تحقيق المصلحة العامة، فمثلاً قانون 01-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات

"يقوم بهذه النشاطات، طبقا للقواعد التجارية، أشخاص طبيعيين أو معنويون، خاضعون للقانون العام أو الخاص، ويمارسونها في إطار المرفق العام"⁽¹²⁾.

2-2-2- تعريف المرفق العام الجزائري :

"المرفق العام في الجزائر" : يتمثل في نشاط تقوم به السلطة العمومية اتجاه المواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي تحت رقابتها (وفي بعض الأحيان هو نفسه الجهاز العمومي الذي يقوم بهذا النشاط) بهدف تحقيق المصلحة العامة وخاضعاً في ذلك ولو جزئياً إلى قواعد القانون العمومي⁽¹³⁾.

3-2-3- تحرير مرفق العام الجزائري قطاع الكهرباء كنموذج:

في هذا التوجه قامت الدولة بإنشاء لجنة ضبط الكهرباء بموجب القانون رقم 01-02 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وقد تم تنصيب لجنة الضبط رسمياً في 25 جانفي 2005 والغاية أيضا تقليص كلفة النظام الكهربائي وتحسين نوعية الخدمة المقدمة لمختلف المستهلكين.

4-2-4- مهام "لجنة ضبط الكهرباء والغاز" :

تقوم "لجنة ضبط الكهرباء والغاز" حسب المادة 113 من قانون 01-02 المؤرخ في 2002/02/05، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات بمهمة التالية⁽¹⁴⁾:

-إنجاز ومراقبة الخدمة العمومية ؛

- القيام بمهمة استشارية لدى السلطات العمومية فيما يتعلق بتنظيم و سير سوق الكهرباء والسوق الداخلية للغاز؛

- مراقبة احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بسوق الكهرباء و السوق الداخلية للغاز.

¹²-أنظر لقانون 01-02 المؤرخ في 2002 /02/ 05 ، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ، الجريدة الرسمية، العدد 08 سنة 2002.

¹³- بغداد كمال ، النظام القانوني للمؤسسة المهنية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات ، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بنخدة ، كلية الحقوق ، سنة 2011/2012 ، ص 44.

¹⁴- المادة 113 لقانون 01-02 المؤرخ في 2002 /02/ 05 ، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ، الجريدة الرسمية ، العدد 08 سنة 2002.

السهر على السير التنافسي والشفاف لسوق الكهرباء والسوق الوطنية للغاز لفائدة المستهلكين وفائدة المتعاملين.

لم تعد هذه الإصلاحات في الحقيقة تحديد المرفق العمومي باستثناء مفهوم المرفق الشمولي الذي أدرج بواسطة إصلاح قطاع البريد والمواصلات، قامت الدولة بتراجع متنام من عدة مجالات التدخل تاركة إياها لقواعد السوق (بتقليص تدعيم الأسعار ثم إبطاله في مجال الاستهلاك) باستثناء المكاسب التقليدية الجماعية (التربية والصحة والأمن والكهرباء والغاز والماء والبنى التحتية).

بالنسبة للمرفق العمومي للكهرباء والغاز المنزلي الذي كان منظماً كاحتكار عمومي، إما على شكل تسيير مباشر من قبل الإدارة وإما على شكل مؤسسة عمومية تستغل احتكاراً خاضعاً للضبط، هذان الإصلاحان قد كرسا بنشر القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير سنة 2002، الفتح للمنافسة وسمحا على مستوى الهيكلية بتحويل المؤسسة العمومية الصناعية والتجارية تحت رعاية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية لها طابع تجاري وواجبات مرفق عمومي وكذا الإبقاء على دور الدولة كمسؤول عن المرفق العمومي.

تم تحدد الأهداف التي أسندت للمرفق العمومي لتوزيع الكهرباء والغاز في المواد 3 و4 و5 من الباب 2 للقانون رقم 02-01 التي تنص على أن توزيع الكهرباء والغاز نشاط للمرفق العمومي، يتمثل هدف المرفق العمومي في ضمان الإمداد بالكهرباء والغاز في كل التراب الوطني في أحسن شروط الأمن والتنوعية والسعر واحترام القواعد التقنية والقواعد البيئية.

III-2-5- مهمة المرفق العام في الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال مهمة المرفق العمومي بها إلى:

-أسبقية توفير الطاقة للزبائن غير المؤهلين في أحسن شروط الإنصاف والاستمرارية ومعادلة أسعار البيع؛

-ضمان التوصيل بشبكات نقل الكهرباء واستخدامها من قبل الموزعين والزبائن المؤهلين ومنتجي الكهرباء؛

-تلبية طلب الفئات من المواطنين المحددة مسبقاً والمناطق المحرومة وذلك من أجل ضمان تماسك اجتماعي أفضل والمساهمة في تضامن أكبر.

في المقابل يتطلب أي فرض للمرفق العمومي مكافأة من قبل الدولة بعد رأي لجنة ضبط الكهرباء والغاز لاسيما في حالات الزيادات الناجمة عن عقود التموين وشراء الطاقة التي تفرضها الدولة والمساهمات الممنوحة لفائدة زبائن نوعيين وزيادات نشاطات الإنتاج والتوزيع في المناطق الخاصة والأعباء المعرفة بهذه الصفة من قبل "لجنة الضبط".

أوكلت "للجنة ضبط الكهرباء والغاز" مهمة مركزية في تطبيق ورقابة المرفق العمومي مع دور فيما يتعلق بتنظيم حراسة تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين الدولة كسلطة مانحة للامتياز والمؤسسات المستفيدة من امتيازات التوزيع.

وهكذا ينص دفتر الشروط المتعلق بحقوق وواجبات صاحب امتياز توزيع الكهرباء والغاز، الملحق بالمرسوم رقم 08-114 المؤرخ في 09 أبريل سنة 2008 في المادة 13 منه على أن صاحب الامتياز يلتزم بتحسين مقاييس الأداء في مجال استغلال المرفق المتنازل عنه على المستوى التقني والتجاري والاقتصادي والمالي وكذا في مجال احترام واجبات المرفق العمومي.

تمثل التحولات التي وقعت أو المستقبلية في المرافق العمومية دون أي شك، إحدى كبريات التحولات في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لهذه العشريات الأخيرة، تعد هذه التحولات نتيجة التطور في الفكر السياسي وفي التحليل الاقتصادي للدولة ودورها الجديد في الاقتصاد⁽¹⁵⁾.

¹⁵ - توازنات، المرفق العمومي للكهرباء والغاز، رسالة لجنة ضبط الكهرباء والغاز، العدد 25 ديسمبر 2014، ص 7-8.

خلاصة :

تعتبر إعادة الهيكلة عن جملته من الإجراءات وتحولات الأساسية في البنية المندمجة السابقة لقطاع الكهرباء، مما يسمح بالحصول على بنية هيكلية جديدة ذات طابع تنافسي، كما تعد تغيير هيكلية ضخمة تصاحبها عملية تغيير تنظيمية واسعة النطاق في جملته من القواعد والقوانين المنظمة للمحيط التنظيمي عموماً ولقطاع الطاقة الكهربائية خصوصاً، إذ أن الغرض من عملية إعادة هيكلة هذه المرافق هو تلبية طلب مختلف الفئات من المواطنين المحددة مسبقاً والمناطق المحرومة من أجل ضمان تماسك الاجتماعي أفضل والمساهمة في تضامن أكبر؛

ونستنتج من خلال هذه الدراسة أن:

- عملية إعادة الهيكلة تهدف إلى تحقيق شكل تنظيمي مبني على المرونة؛
- كما تركز على إمكانية تقييم التكاليف على مستوى الشركة الفرعية، مما يسمح بتقدير مردوديتها، والتعرف على نقاط قوتها ونقاط ضعفها وهذا ما يتيح إمكانية التعاطي بنجاحة من أجل تحسينها؛
- كما يجب على مجموع الشركات المتفرعة الناجمة عن عملية إعادة التنظيم أن تتأكد من قدرتها التنافسية في سوق مفتوحة، يكون للمتنافسين فيها نفس الحظوظ في الاستثمار والإنتاج والنقل؛
- من المهام الموكلة للمرفق العام هو ضمان الإمداد بالكهرباء والغاز في كامل أرجاء التراب الوطني في أحسن شروط الأمن والنوعية والسعر واحترام للقواعد التقنية والبيئية؛
- تأثر المرفق العام الجزائري بالتحولات التي حدثت على مستوى الأنظمة الاقتصادية منها والاجتماعية؛
- يجب على "سونلغاز" القيام بدور ريادي على المستويين الوطني والدولي، ضمن الإطار غير الاحتكاري.

المراجع والهوامش:

- 1-قاسمي شاكر ، معطى الله خير الدين، "القطاعات الشبكية بين المنافسة والتعديل الاقتصادي . مقارنة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 40، أبريل 2014، ص 58.
- 2- قاسمي شاكر، معطى الله خير الدين، "قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة . الأسس النظرية والآليات العملية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 9، أيلول 2012، ص 297.
- 3-بلغيث بشير، تحرير أسواق الكهرباء : التجربة الأوروبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008، ص ص 17-18.
- 4- قاسمي شاكر، معطى الله خير الدين، قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة، نفس المرجع السابق، ص 299.
- 5- قاسمي شاكر، معطى الله خير الدين، "قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة، نفس المرجع السابق"، ص 305.
- 6-ميمون الطاهر، دور الضبط الاقتصادي في تحقيق المنافسة العادلة في أسواق الخدمات العامة ذات التنظيم الشبكي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، سنة 2016، ص 72.
- 7-محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة، ص 32.
- 8- أنطوان الناشف، الخصخصة (التخصيص)، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2000، ص 42.
- 9- ميمون الطاهر، نفس المرجع السابق، ص 87.
- 10-R.W.Bacon& J. BESANT,JONES, global electric power reform privatization and liberalization of the electric power industry in developing countries, The World Bank,Washington DC, 2002, p1.

- 11- بوفنش وسيلة، نمذجة قياسية للعوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1981-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد رقم 15، سنة 2015، ص 77.
- 12- قاسمي شاكور ومعطى الله خير الدين، "القطاعات الشبكية بين المنافسة والتعديل الاقتصادي - مقارنة نظرية حول قطاع الطاقة الكهربائية الجزائري"-، نفس المرجع السابق، صص 59-62.
- 13- أنظر لقانون 01-02 المؤرخ في 2002/02/05، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 08 سنة 2002.
- 14- بغداد كمال، النظام القانوني للمؤسسة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع قانون المؤسسات، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، سنة 2011/2012، ص 44.
- 15- المادة 113 لقانون 01-02 المؤرخ في 2002/02/05، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 08 سنة 2002.
- 16- توازنات، المرفق العمومي للكهرباء والغاز، رسالة لجنة ضبط الكهرباء والغاز، العدد 25 ديسمبر 2014، ص ص 7-8.